(٥)

في المشهد العربي

obeikan.com

أما في العراق، فليس سراً أن الذين يحكمون بلاد الرافدين هم قادة الأحزاب والتجمعات والميليشيات الطائفية، كما هو حكم الطوائف اللبناني المؤسّس لمجموعة من الحروب الأهلية، منذ ١٨٦٠ زمن متصرفية الجبل (جبل لبنان)، وعلى أساس المحاصصة «والترويكا» الموزعة بين الطوائف المتنوعة، الموالية لإيران، التي تبحث عن مصالحها، يمنة ويسرى. وقد لعبت هذه الميليشيات في الأيام الأولى للاحتلال دوراً أساسياً في تدمير بنية الدولة العراقية الوطنية. وكما هو حال كل استعمار، وفي كل بلد تعرض للاحتلال، كانت كل ثروات البلاد عرضة للنهب والسطو والتدمير. وقام هذا الاحتلال بوضع اليد على ثروة العراق النفطية، وعمد إلى حمايتها بعشرات القواعد العسكرية ومئات آلاف المرتزقة؛ عدا تفكيك مؤسساته وتدمير بنيته التحتية وتمزيق وتفكيك وحدته الوطنية واغتيال العشرات من علمائه، ونهب المتاحف وتدمير المصانع وتخريب الجامعات. كل هذا بضوء أخضر من الغازي الأمريكي، الذي اعتبر أعمال التخريب والتدمير والنهب والاغتيال، وإعادة العراق إلى ما قبل العصر الصناعي، تدريباً على ممارسة الديمقراطية، وفوضى خلّاقة ينبثق من رحمها العراق «النموذج»!

كان هذا مجرد جانب من عملية تدمير العراق وإعادته إلى ما قبل العصر الصناعي. أما الجانب الآخر فتمثل في محاولة تدمير حضارته التي تمتد آلاف السنين كانت بلاد ما بين النهرين خلالها مصدر إشعاع، فيما كان الظلام والظلم والإبادة والقتل الجماعي والتمييز العنصري يسود الأراضي الأمريكية والغرب عموماً. فمنذ اللحظة الأولى لوصول جحافل الغزاة إلى بغداد، كانت متاحف هذا البلد هدفاً لنهب منظم قامت به عصابات منظمة تحت سمع وبصر جنوده. وكانت إيران من أوائل الذين اعترفوا بحكومة «قرضاي» في أفغانستان وبالحكم الانتقالي الذي رعاه الحاكم الأمريكي في العراق «بول بريمر»، كما كان الرئيس الإيراني السابق «محمد خاتمي» أول الرؤساء الذين زاروا العاصمة الأفغانية كابول بعد احتلالها؛ وكذلك كان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد من أوائل الرؤساء الذين وطئت اقدامهم المنطقة الخضراء في العاصمة العراقية بغداد تحت حراسة الحراب الأمريكية، ما يجرد الحكومة الإيرانية من مصداقية الادعاء بالتصدي لـ «الشيطان الأكبر».

ومن ثم، تعرضت العملية السياسية في العراق التي شكّلها حاكم الغزو الأمريكي المدني السابق «بول بريمر» في عام ٢٠٠٣ إلى أزمة حقيقية كادت تعصف بها وتسبب تهديداً جديداً لبلاد الرافدين بسبب الصراع بين الكتل السياسية التي فازت في لعبة

الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في السابع من مارس/آذار ٢٠١٠ على تقاسم المناصب في النظام الذي رسمه وشكّله الاحتلال، وهي الأزمة التي استمرت تسعة أشهر. وكان الفشل مصير جميع السيناريوهات المعدّة سلفاً والتي أعدّت لاحقاً، وكذلك التي فرضها، أو حاول فرضها، المحتل الأمريكي على الكتل السياسة، بسبب المحاصصة والطائفية والعرقية والمؤثرات الإقليمية؛ لأن هذه السيناريوهات كانت وليدة إقرار حكومة «نوري المالكي» التي نصّبها الاحتلال، في اجتماعها ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨ لمشروعَي اتفاقيتين مع الولايات المتحدة:

- الاتفاقية الأولى، حول ما سمي، انسحاب القوات الأمريكية.
- الاتفاقية الثانية، إطارية تتعلق بالتعاون، بمعنى سياسة الإملاءات، السياسي والاقتصادي والقضائي. وذلك وسط ترحيب كردي ورفض قوى سياسية ودينية عدة؛ فيما وصف البيت الأبيض موافقة حكومة «المالكي» بالأمر الإيجابي، (وافق ٢٧ من أصل ٢٨ وزيراً مجموع كامل أعضاء الحكومة). بمعنى أن حكومة «نوري المالكي» بصمَت على اتفاقية الإذعان والهيمنة حول انسحاب قوات الاحتلال الأمريكية من العراق بنهاية عام ٢٠١١، وعلى تنظيم نشاطها داخل الأراضي العراقية؛ وهذه اتفاقية ترسي مبادئ التعاون والصداقة..! في المجالات السياسية والدبلوماسية والثقافية والصحية والبيئية، وفي مجالَي الاقتصاد والطاقة، فضلاً عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيق القانون والقضاء.. إنها سياسة التدخل والاحتواء والهيمنة المطلقة، حتى سياسة كمّ الأفواه.

يتبدّى من هذه الصورة أن محنة العراق الأمنية والسياسية تحتاج إلى قيادات تنتمي إليه، لا أن تعتاش من محنته ومآسيه. فالقيادات التي تمسك بخناقه تنتمي إلى الاحتلال الذي مزّق البلاد مذاهب وطوائف وملاّ، وتتعامل مع بلاد الرشيد على أنها مجرد مساحة من الأرض ومجموعة من البشر، تخضع للبيع والشراء في سوق النخاسة الدولية.

إن قيادات وصلت على ظهر دبابات الاحتلال وتعيش في ظل حرابه، وتحمل رايات طوائفها ومذاهبها وتستظل بها كي تبقى، لا تستحق أن تحكم بلاد الرافدين بتاريخها وحضارتها وتراثها، العظيمة بأبنائها وانتمائها والغنية بثرواتها.

إن قيادات تلوذ بالأجنبي وتحتمي به، وتلد حكومة بعد مخاض (٩) أشهر لا ترضي إلا نوازعها وأمراضها الذاتية، وبما يستهوي هذه العاصمة أو تلك، وبالتوافق مع المحتل، يجب أن ترحل لأنها غير مؤتمنة على البلاد والعباد.

لقد أخفقت هذه الفئة في الامتحان على مدى سنوات ثمان عجاف، وأدخلت الوطن في سراديب الفئوية والمحاصصة والسمسرة والفساد، وكانت، ومعها الإحتلال، السبب في كل الفواجع والكوارث التي حلت به. إن زمرة كهذه فرّطت في العراق وأهله وثرواته وانتمائه يجب أن ترحل، لأنها كانت، وستبقى، تشكّل كارثة حقيقية على وطن يستحق قيادات وطنية ونزيهة، تنتمي إليه وتحميه وتحافظ عليه بلداً حراً سيداً موحداً وعربياً، بعيداً عن الوصاية والتبعية.

إن التطور اللامتكافئ في العلاقات بين الدول الصغرى والقوى الكبرى، ونظرية التنمية والتبعية، قد أكدت أن ما يحكم العلاقات الدولية هو الصراع وليس الانسجام والتجانس؛ وهذا ليس له علاقه بأمنياتنا ورغباتنا، ولكنه إقرار بالأمر الواقع. كما أكد أن صيرورة الحوار ونتائجه بين الدول التي تتطلع إلى الانعتاق من قوى الاستعمار والهيمنة، محكومة بصراع الإرادات، ما يعود بنا إلى يوم فجّر جمال عبدالناصر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من القرن الماضي، يوم آمن بالثورة كجزء من حركة التاريخ هدفها التغيير الشامل اجتماعياً وسياسياً، في ربط قضية التحرر الوطني بقضية التحرر الاجتماعي، منطلقاً من مفهوم الأمن الوطني إلى مفهوم الأمن القومي الأشمل، وأدرك أن النضال الوطني يدعم حركة النضال القومي العربي.

بهذه الإرادة انطلق جمال عبدالناصر إلى العمق العربي لإرساء الوحدة النواة بين الاقليمين المصري والسوري في إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة (٢٣ فبراير/ شباط ١٩٥٨)، دولة الوحدة التي يواجه بها مخططات قوى الاستعمار وسياسة الأحلاف ومناطق النفوذ الإمبريالي ووليده الكيان الصهيوني.

وفيما يخص العلاقة مع الغرب، فبعد أن كوّن جمال عبد الناصر مع كل من الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو، ورئس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس الأندونيسي أحمد سوكارنو وكوامي نكروما، الكتلة العالمية الثالثة التي عرفت باسم "كتلة عدم الإنحياز"، يمكن الزعم بأن صياغة عبدالناصر لتلك الكتلة تظل اليوم بالنسبة لقطاعات واسعة من النخب وكذلك بالنسبة لمعظم قطاعات وشرائح المجتمع العربي، وبعد ٤٠ عاماً من رحيل عبد الناصر، الأكثر ملاءمة لمصالح الوطن والأمة، من خلال القطيعة السياسية مع الغرب والتواصل المعرفي. لقد تمثلت قطيعة عبدالناصر السياسية مع الغرب في رفضه آليات النسق «الحضاري» الغربي ..! بما تتضمنه من أفكار وممارسات استعمارية وعنصرية وعصبية استعلائية. أما تواصله مع الغرب فقد كان متدفقاً في مجال المعرفة العلمية وتطبيقاتها العملية.

بيد أن الواقع المرير الذي تعيشه الأمة العربية الآن يتمثل في مرحلة من أخطر مراحلها وسط أوضاع من الذل والهوان والتبعية والتحديات المختلفة، أخطرها الإمعان في تكريس القُطرية والتجزئة وتسعير الفتن، والاشتباك مع الذات؛ فيما الحلف الأمريكي – الصهيوني يكافئ من يعبثون بالثوابت ويفرطون بالحقوق، خاصة وأن الكل يدرك أن هذا الحلف المعادي يصرّ على إبقاء تنصيب نفسه وصياً على دساتير الأمم، مثلما هو قادر على فبركة المبررات والمسميات؛ فيغزو ويحتل، وينهب ويفتت تحت يافطة دعاوى الأخلاق والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان. وتحت هكذا ذرائع كان الغزو الإمبراطوري للعراق.

لقد أصاب نسق القيم في هذا النظام الاقليمي العربي خلل وتصدع شديدان، وأصبحت المسلمات والثوابت من تلك القيم موضع انتهاك صارخ. فلم يعد تحرير فلسطين والعراق والجولان وجنوب لبنان، والأقاليم التي كانت قد سُلخت من الجسم العربي وضمّتها كل من تركيا وإيران لأراضيها، إضافة إلى جزر الإمارات العربية، لم يعد هدفاً أساسياً، بعد أن أصبح طلب المفاوضات المباشرة المنفردة غير المشروطة مع العدو الصهيوني مطلباً رسمياً للكثيرين، بينما هذا العدو الصهيوني لم يقترب قيد أنملة من «مبادرة السلام» العربية التي أطلقتها القمة العربية التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢.

ولم يعد الاستقلال الوطني والقومي، الرافض للوصاية والتبعية وسياسة مناطق النفوذ، ولا حتى مقوّم القوة للأمة ـ الوحدة ـ الذي ناضلت الأمة لأجله على مدى عقود، ودفعت لأجله الكثير، يمثل قيمة وقضية مسلّماً بها. إذ عادت دول الطوق من النظام العربي إلى سواها من دول المشرق العربي، وامتداداً إلى تلك التي في المغرب العربي، إلى الترحيب بالوجود الأجنبي؛ وباتت المقاومة الوطنية الباسلة التي حررت جنوب لبنان من براثن التوسع والعدوان الصهيوني، وأسقطت خرافة جيشه الذي «لا يقهر»، في منظور البعض، "مجموعات مغامرة". وبات هذا النظام يُغرّد داخل السرب الأمريكي الصهيوني، وكيلاً وحامياً لمصالحه، يدفع الجزية تبعية وإرساءً لاحتلاله، في إملاءات سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية، لتحسين صورة الأمريكي البشع. وبات هذا الحلف المعادي ينتشر في الأرجاء العربية، يزرع فيها أوكار النهب وسلب القدرات العربية، كما يزرع بذور الفتنة وشرها وشرورها على حساب الأمة بتاريخها وحضارتها ومصالحها وإرادتها ومستقبل أجيالها. وللأسف، تذهب فضائيات في برامجها التي تشهد فيها على العصر وتقرأ في وثائقه نوبات حمى الخرف والتخريف

والافتراء، لتعتبر ثورة (يوليو) ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بذاتها جريمة في التاريخ المصري "ليتها لم تقم"، وتعتبر جمال عبدالناصر، الذي ترتفع صوره في كل الأرجاء العربية بعد ٤٠ عاماً على رحيله، "شخصية حاقدة يسيطر عليه الغل". وقد أوغل ذلك "الشاهد على العصر" وعلى مدى تسع حلقات في برنامج يقدمه حاقد أيضاً، افتقد الحد الأدنى من المهنية أو احترام قواعد العمل الإعلامي، وتجلت سافرة الأجندة التي يتبناها في برنامجه والتي عبّرت عن أكثر تيارات الإسلام السياسي تخلفاً. وغاب عنه، وهو يجهل، أن للوثائق كلمتها النافذة في كشف حقائق وخفايا التاريخ، ومعرفة معادن الرجال وطبائع النفوس.

فالتاريخ يقول، كما هي الشواهد، أن الولايات المتحدة احتاجت إلى عدو لكي تبرر انتقالها من السيطرة الاقتصادية والسياسية في زمن العولمة، إلى ممارسة الحرب ووضع القبضة العسكرية الإمبراطورية على مصادر الطاقة والأسواق. وكان ضرورياً لهذا المشروع الإمبراطوري أن يدمر الدولة العراقية لكي تصبح أرضاً منهوبة بلا حساب؛ كما كان بحاجة إلى «الخطر» الإيراني، وطهران التي تستأثر في الحكم في بغداد، لكي تصير واشنطن حاميه الخليج. كما كان ما يسمى «الإرهاب» ضرورياً أن يتمدد في غير بلد ومنطقة، لكي تكون الولايات المتحدة هي من يعيد تشكيل النظام الإقليمي ويملي عليه سياساته المالية والثقافية، ويجعله أسير الخوف من الحركات «الأصولية».

بيد أن الكيان الصهيوني كان ولا يزال ضرورة وظيفية في المشروع الغربي - الإمبراطوري لمنع هذه المنطقة من الاستقرار والتقدم والتطلع إلى سياسات منفتحة على حاجات التنمية. فهذا الكيان ليس إلّا مجرد حاملة طائرات للغرب في المنطقة؛ كما ليس إلّا عدواً مباشراً للأمة العربية وللشعب الفلسطيني، الذي يحاول هذا الكيان إلغاءه لتثبيت حضوره ودوره في الماضي والحاضر بصفته الوكيل الاستعماري الذي يتدخل في تطور المنطقة وخيارات شعوبها ودولها، ويمارس هذا الدور لمصلحته ولمصلحة الغرب بالتكامل. والحلم الصهيوني لم يتوقف يوماً عن الاندماج في مصالح المنطقة والمشاركة في ثرواتها وخيراتها؛ والحالة العراقية حاضرة. فعين هذا الكيان السرطاني على النفط والغاز والماء وعلى الأسواق وعلى ما دعا إليه قادته لشراكة «العقل والثروة»، يأخذ غاز أرض الكنانة بحدود الكلفة ويستثمر الثروات المائية في الجولان وجنوب لبنان والأردن والأرض الفلسطينية، كما يهدّد بوضع اليد على جزء من ثروة لبنان النفطية المحتمل ظهورها في المياه الإقليمية الجنوبية لهذا البلد.

وبعد انتهاء الصراع الدولي، الذي احتدم بعد الحرب العالمية الثانية بغياب أحد قطبيه، تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بصناعة القرار الدولي، ومثل هذا التفرد لم يكن، كما أشيع وكما وصفته التجربة، معادلاً لقيام نظام دولي يسود فيه الوئام والاستقرار والسلام في العالم.

فقد رأينا، وبعد الانهيار المدوي للاتحاد السوفييتي، حالة شيوع الحديث عن نهاية التاريخ، وأن حقبة جديدة في التاريخ الإنساني قد بدأت، أهم ملامحها الانطلاق في صياغة السياسة الدولية من اعتبارات براغماتية، وأن معالم المرحلة الجديدة هي إعادة الاعتبار لمفاهيم الحرية والعدل والمساواة. ورأينا أن "مهرجان الفرح" هذا لم يحل دون استمرار سفك الدماء في بقاع كثيرة من الكرة الأرضية. لقد كان سقوط ونهاية الحرب الباردة بداية مرحلة جديدة أكثر اشتعالاً ودموية وقرصنة، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ليس آخرها احتلال أفغانستان والعراق وتفتيتهما على أسس الإثنيات والطوائف والعشائر والقبائل وإشعال الفتن في السودان، غربه وجنوبه، وفرض استفتاء في الجنوب أدى إلى انفصاله عن المركز وقيام دولة جديدة فيه، ما يعني أن دولة جنوب السودان هذه باتت في قبضة الكيان الصهيوني، أو، بمعنى آخر، أن دولة جنوب السودان أصبحت في قبضة المشروع الإمبراطوري – الأمريكي – الصهيوني، مما يهدّد الأمن المائي العربي في الصميم والتحكم في مياه النيل الذي يمثل أهم مهددات الأمن القومي العربي.

يلحظ المتابعون للمشهد العربي الفارق بين الحماس منقطع النظير والفعل المثابر والظاهر على حركة الآلة الدبلوماسية الأمريكية في ما كان يتصل بتقرير مصير جنوب السودان، وبين سلبية ولا مبالاة واشنطن تجاه مفاوضات التسوية الجارية بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني؛ فرئيس الإدارة الأمريكية «باراك أوباما» استغل إنعقاد الاجتماع السنوي الدوري للجمعية العامة للأمم المتحدة (سبتمبر/أيلول ٢٠١٠)، وكان وراء قيام «بان كي مون» أمين عام الأمم المتحدة بالدعوة لعقد اجتماع خاص على هامش الدورة في نيويورك، للاستماع إلى الرئيس الأمريكي وهو يدعو بعبارات مشددة إلى ضرورة إجراء الاستفتاء حول مصير جنوب السودان في حملة أمريكية مسعورة تهدف على نحو واضح وصريح إلى إنجاز فصل جنوب السودان عن المركز؛ وهذا ما يمكن أن يشكل «بروفة» لمشاريع أمريكية مماثلة في المنطقة العربية، علماً أن واشنطن تدرك أن جريمتها هذه سوف تؤدي إلى مزيد من سفك الدماء في السودان.

وانطلاقاً من المصالح الخاصة بالمشروع الإمبراطوري – الأمريكي – الصهيوني، كان للولايات المتحدة مصلحة في تشكيل المحكمة الخاصة بأحداث دارفور بزعم حصول مجازر هناك؛ والهدف لم يكن البحث عن حقيقة ما جرى في دارفور، إنما الهدف هو النظام السوداني الذي تضعه واشنطن في قائمة داعمي «الإرهاب» لأنه يعارض سياساتها ولم يخضع لشروطها، وتحاصره اقتصادياً وبالمحكمة.

وما يفضح كيف أن المحكمة الخاصة بدارفور هي سياسية بامتياز، ولا تمت بصلة للعدالة الدولية، أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعرض على الخرطوم إلغاء تلك المحكمة وقراراتها إذا ما أعلن السودان استعداده للولايات المتحدة، بصولجانها الإمبراطوري، وبما تملكه من قوة وتأثير، تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل هذا للاعتراف بنتائج الاستفتاء في جنوبه.

واالنمط من "العدالة"! وتحديد قوانينها ومسارها والمتهمين فيها، وبالتالي تحويلها إلى أداة سياسية لممارسة الضغوط وفرض العقوبات والحصارات الكارثيه والابتزاز على الحكومات والدول لحملها على الإذعان لسياساتها.

هكذا كانت المحكمة الخاصة بيوغسلافيا؛ فلو لم يكن للولايات المتحدة مصلحة في تشكيل المحكمة الخاصة بمجازر البوسنة والهرسك، لما اقيمت تلك المحكمة، لأنها كانت تستهدف صربيا بالأساس التي تعارض السياسات الأمريكية، وليس لسواد عيون مسلمي البوسنة. وهكذا كانت المحكمة الخاصة بلبنان والتي انشئت للتحقيق في اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري.

بهذا النمط من «العدالة»، تفضح الولايات المتحدة نفسها وتثبت بما لا يدع مجالاً للتحليل أو الاجتهاد، بل وتكشف، أنها هي صاحبة المحكمة، هي الحَكم والجلاد. فهي تنشئها وتلغيها متى أرادت، وأن هكذا "عدالة" دولية، هي مجرد غطاء لمؤامرة هي بحد ذاتها وجه آخر من وجوه الحرب، مثلها مثل العقوبات الاقتصادية والحصارات الكارثية لإطلاق الفوضى والتدمير والتفكيك، من دون إطلاق صاروخ أو رصاصة. إذ باتت "العدالة" الدولية استنسابية مثل السياسة التي ينتهجها الغرب، لا تراعي الحد الأدنى من القيم التي تحكم العلاقات الدولية وقضايا الشعوب العادلة.

نخلص من هذا إلى القول، في هذا الحين، إن المحاكم الدولية صناعة أمريكية ـ غربية بامتياز وأغراضها وأهدافها محددة، تستهدف غير المرغوبين الذين لا يخضعون لجبروت قوى الاستعمار والهيمنة ومناطق النفوذ. وإلاّ، أين هذه الدول الغربية التي تدعي وتطلق الشعارات الفضفاضة من المحاكم الخاصة ... لمحاكمة

من ارتكبوا ويرتكبون جرائم ضد الإنسانية على أرض فلسطين وفي العراق وفي لبنان وأفغانستان؟ وفي غير مكان من هذا العالم؟

فعندما لا يتفق الفلسطينيون في ما بينهم، وعندما لا يتفق العراقيون في ما بينهم، وكذلك اللبنانيون واليمنيون والصوماليون والسودانيون، وكذلك في كل بلد عربي يعاني من الانقسام والاقتتال والحروب الأهلية؛ وعندما يُوجّه السلاح العربي ليقتل العربي، فإنهم وبأيديهم من يشرع الأبواب ويفتحها للتدخلات الأجنبية المعادية، التي تستثمر الشقاق والخلاف والانقسام لتحقيق المصالح الخاصة بها وعلى حسابنا شعوباً ودولاً؛ وبالتالي على حساب الجامع المشترك الذي يجمع أواصر الأمة، من التاريخ واللغة والدين والحضارة والمساحة الجغرافية الواحدة المترامية الأطراف في مقوم عربي مشترك.

إن الخاص بهذا البلد أوذاك لابد، ويجب، أن ينطلق من العام الذي تستظل به الأمة والوطن الكبير: إن الإصرار على الاستمرار في إذكاء الخلافات هنا وهناك، أو بين هذا التجمع أو ذاك، أو هذا المحور أو ذاك، يسمح باستضعاف العرب بما يفتح الطريق أمام بث السموم وتغذية النزاعات وتسعير الفتن والصراعات لتصب في خانة ضعف العرب وهوان قوتهم لمصلحة القوى الغربية، قوى الشر والعدوان.

في المشهد العربي، وفي حال العرب اليوم، نستحضر جمال عبدالناصر بمشروعه القومي التحرري بعد أربعة عقود من رحيله. فلو قيّض لعبدالناصر استكمال مشروعه لما تم استدراج الأمة إلى هذه الهاوية؛ ولما بتنا نلهث خلف سراب التسوية وننتظر الإملاءات أو نقبلها؛ كما ننتظر نتائج الانتخابات الأمريكية، ونستجدي ونتوسل، وحال الأمة يندب الهوان والشقاق والتذرر الوطني؛ ولما باتت فلسطين، كقضية مركزية مقدسة، قضية نزاع تعني الفسطيني وحده، أو شارعاً أو نفقاً في غزة، أو مسيرة في رام الله.

نستحضر جمال عبدالناصر، وسباق التطبيع مع من "كان عدواً"، بلغ مراحل متقدمة، إعلامياً واقتصادياً وسياسياً؛ وانكشاف الأمن القومي العربي بأهم مهدداته، الماء والعنف والاقتتال، شمل معظم أجزاء الوطن الكبير؛ وأصبحت أجزاء غالية منه مهددة بالتفتيت بعد السودان، كاليمن والصومال.. ويذكّرنا هذا المشهد بجمال عبدالناصر الذي عاد وأمر القوات المصرية التي توجهت إلى الإقليم السوري لإعادة عرى الوحدة التي تآمر عليها المتآمرون (١٩٦١)، بتسليم عتادها وأسلحتها إلى الانفصاليين في ميناء اللاذقية، حتى لا يوجه السلاح العربي إلى صدر العربي.

ويذكرنا أيضاً، وعبدالناصر مهزوماً في نكسة ١٩٦٧، يوم حُمِل وسيارته على الأكتاف في الخرطوم، حيث عقدت القمة العربية، قمة لاءات الخرطوم: «لا مفاوضات، لا صلح ولا اعتراف» بالعدو. ويذكّرنا مشهد الأمة وحالها بالموقف العربي الجسور للمغفور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، في حرب ١٩٧٣، يوم قال للرئيس السوري حافظ الأسد، ومصفاة حمص تحترق جراء قصف طيران العدو لها، قوله المأثور «إن البترول العربي ليس بأغلى من الدم العربي»؛ وهو ما يدعونا إلى وقفة جادة مع الذات، لأن العرب من المشرق إلى المغرب مستهدفون، شعوباً وموقعاً وثروات وحضارة.

هذه الوقفة مع الذات، تدعونا للتساؤل: هل يمكن أن نصدق أن هذه الأساطيل الحربية بقضها وقضيضها، التي حوّلت البحر الأحمر إلى معرض دولي من المدمرات والبوارج وحاملات الطائرات مما هبّ ودبّ من دول العالم، باستثناء الدول العربية التي يُفترض أن يكون البحر بحرها كونه يشاطئ ست دول عربية (مصر، السعودية، السودان، اليمن، الصومال، وجيبوتي) وعليه المعبران الاستراتيجيان بين الشرق والغرب، قناة السويس وباب المندب، ومنها ومنه، ينتقل النفط العربي والتجارة العربية إلى مختلف دول العالم؟ هل يمكن أن نصدق أن هذه الأساطيل جاءت لمجرد مكافحة القرصنة، ولتأمين هذا الطريق الاستراتيجي أو ذاك الذي يربط العالم؟ ولماذا يترك العرب بحرهم سائباً أمام قراصنة الصومال أو من وراءهم ومن يدفعهم، أو غيرهم، يصولون فيه ويجولون، ولكلٍ أجندته المرسومة؟ ما حدا بدول حلف الأطلسي، ومن ثم مجلس الأمن الدولي، إلى إصدار قرار شرّع بموجبه الوجود البحري العسكري ومطاردة القراصنة، ما يدعونا إلى التساؤل ثانية، هل هناك ما يمنع، مع التردي في الحال العربي، أن يكون العدو «الصهيوني» من بين هذه الأساطيل، بزوارقه وقطعه الحربية، وهي تمخر عباب البحر العربي، نتيجة لغياب العرب وتخلّيهم عن دورهم في حماية أمنهم براً وبحراً وجواً؟